بلاد السودان تجذب المهاجرين المغاربة الأوائل

تعود أولى موجات الهجرة المغربية إلى إفريقيا جنوب الصحراء إلى "العصور الوسطى". آنذاك كان سلاطين المغرب يربطون علاقات تجارية وثقافية وثيقة مع إفريقيا جنوب الصحراء أو "بلاد السودان" كما كان المغاربة والعرب يطلقون عليها.

ملف من إعداد هيأة التحرير

يرتبط تاريخ الهجرة المغربية إلى إفريقيا جنوب الصحراء ارتباطا وثيقا بعاملين اثنين: التجارة عبر القوافل الصحراوية من بلدان شمال إفريقيا إلى دول جنوب الصحراء، والانتشار المتزايد للإسلام في تلك المناطق. وخلال مدة طويلة، استفاد المغاربة من الاحترام والتقدير الذي يكنه الأفارقة للثقافة العربية الإسلامية. وقد اعتنق الإسلام أولا من قبل النخبة، قبل أن يشهد انتشاره على أوسع نطاق، بفضل الزوايا أساسا. ويتمتع المسلمون، في المناطق التي انتشر فيها الإسلام، بالاحترام الكبير، لامتلاكهم العلم وإلمامهم بالعلوم الشرعية، أو بفضل نسبهم الشريف، وأيضا بفضل انتمائهم إلى إحدى الزوايا (وعلى رأسها الزاوية التيجانية)، أو حتى بفضل وضعيتهم كحجاج نالوا شرف زيارة بيت الله.

وبصرف النظر عن دورها التجاري، لعبت العديد من المدن والمحطات المنتشرة على طول طرق التجارة الصحراوية (تومبكتو، غاو، سجلماسة، ومراكش) دورا كبيرا في دعم انتشار الإسلام المالكي، حيث شكلت لقرون أماكن للتبادل الثقافي بين سكان المغرب وشعوب جنوب نهري النيجر والسنغال. تقول ريتا عواد في كتابها «من تومبكتو إلى كوناكري، مسلمو ويهود المغرب في فضاء العلاقات المغربية مع إفريقيا السوداء»: «تتزامن نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ومجيء الاستعمار مع اللحظات الأخيرة لوجود مغاربة مسلمين في تومبكتو وفي المراسي الاستعمارية في إفريقيا الغربية».

لم تعد التجارة الصحراوية تحظى، خلال هذه الفترة، بذلك الزخم الكبير الذي كان تتمتع به في السابق. في الواقع، كانت خمسينات وستينات القرن التاسع عشر (من 1850 إلى 1870) آخر العهود الزاخرة للتجارة الصحراوية، وكانت لحظتها تستفيد من الطلب الداخلي المغربي (التصدير نحو المغرب)، ومن عمليات إعادة التصدير نحو أوروبا التي تتم عبر ميناء الصويرة. خلال هذه العقود، أعاد المغاربة انتشارهم في إفريقيا الغربية. وأصبحت المدن الساحلية، وفي مقدمتها تومبكتو، نقاط انطلاق يتوجه المغاربة منها بحثا عن أسواق في مناطق أعمق في أقصى الجنوب. وابتداء من الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أدى التغلغل الاستعماري إلى تغييرات على مستوى جغرافية الوجود المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء. وانتقل المغاربة إلى المدن التي تم تشييدها كعواصم جديدة، على غرار سان لويس في السنغال.

كان المغاربة بحكم انتمائهم الديني يعاملون معاملة أشبه بالأولياء وكانت النخبة السنغالية تتودد إليهم

سان لويس أو بندقية إفريقيا

شهدت هذه الفترة هجرة مغربية جديدة، لكن هذه المرة موجهة نحو السنغال بشكل أساسي. في الواقع، استقر عدد من التجار المغاربة في مدينة سان لويس بالسنغال منذ عام 1860؛ وكانت هذه المدينة حينها عاصمة لإفريقيا الغربية الفرنسية. هجرة هي نتيجة قرون من التبادلات، التجارية والإنسانية والمالية. وكان تجار فاس أول المغاربة الذين غادروا بلادهم، بحثا عن آفاق تجارية جديدة. وحظي هؤلاء التجار، المنحدرون من عائلات تجارية كبيرة من فاس، بترحيب كبير في المجتمع السنغالي. وبحكم انتمائهم الديني، كان هؤلاء المغاربة يعاملون معاملة أشبه بالأولياء، وكانت النخبة السنغالية تتودد إليهم. ولم تتردد العائلات السنغالية النبيلة في تقديم بناتهم زوجات لهؤلاء التجار، سعيا إلى تعميق أواصر التحالفات مع هؤلاء المغاربة، وطمعا في البركة التي يمكن أن تجلبها هذه الزيجات.

أفرزت هذه الزيجات جيلا سنيغاليا من أصل مغربي، يضم بدوره أسماء من قبيل بنجلون، لحلو، بنسودة... ويحتل بعضهم اليوم مناصب عليا في الإدارة السنغالية. في المجموع، كان هناك ما يقرب من 400 أسرة مغربية تستقر في سان لويس، أو بندقية إفريقيا كما أطلقنا عليها، في ذلك الوقت.

وبعد سقوط المغرب تحت الحماية الفرنسية سنة 1912 ونقل العاصمة المغربية من فاس إلى الرباط، سقطت العاصمة القديمة في أزمة اقتصادية صعبة. فارتفع عدد الفاسيين المهاجرين إلى السنغال، يغريهم النجاح التجاري الذي حققه سابقوهم. ومن خارج فاس أيضا، خاصة من مناطق جنوب المغرب كمراش وتافيلالت وكلميم، أخذ مغاربة آخرون بدورهم الطريق نحو السنغال.

في النصف الثاني من القرن العشرين، بالتزامن مع استقلال السنغال، شرع أحفاد التجار المغاربة في السنغال في التخلي تدريجيا عن أنشطتهم التجارية الموروثة عن آبائهم، والاندماج أكثر فأكثر في المجتمع والإدارة السنغالية الجديدة، في الوقت الذي عوضت فيه دكار مدينة سان لويس عاصمة للبلاد. ولعل عبد الوهاب الصقلي يمثل أحد أكبر نماذج النجاح المغربي في الإدارة السنغالية الحديثة؛ فقد عين المدير الأول لمخطط السنغال الذي وضعه الرئيس ليوبولد سيدار سنغور. ■

البحث عن الهوية

يحمل العديد من أحفاد المغاربة الأوائل الذي استقروا في السنيغال، أسماء أسر مغربية معروفة من قبيل بنجلون أو بنسودة أو غيرها، ويحذوهم طموح لإثبات أصولهم المغربية. لكن للأسف، تنهار آمالهم عندما يواجهون بضرورة التوفر على وثيقة تثبت جنسيتهم، وهو ما يستحيل عليهم الحصول عليه. فبعد عدة أجيال، من الصعب على هؤلاء السنغاليين من أصل مغربي امتلاك وثيقة تثبت أصولهم، إذ أن سجلات الحالة المدنية لم تكن موجودة في ذلك الوقت. ■

كان تجار فاس أول المغاربة الذين هاجروا إلى افريقيا جنوب الصحراء

اليهود المغاربة في إفريقيا

إلى جانب المغاربة المسلمين، استقر عدد كبير كثير من اليهود المغاربة أيضا في هذه المنطقة من غرب إفريقيا. وقد استمرت هذه الهجرة من المغرب إلى النيجر، منذ «العصور الوسطى»، التي كانت تمثل فترتها الذهبية، حتى بزوغ فجر الحقبة الاستعمارية؛ وحينها بدأت في التراجع بشكل نهائي. وشهدت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وبشكل أكثر تحديدا مع دخول المغرب تحت الحماية الفرنسية في عام 1912، هجرة آخر اليهود المغاربة من تومبكتو ومراسي غرب إفريقيا. وباعتبارهم أجانب مقيمين في مستعمرة فرنسية، كان للمغاربة المقيمين في غرب أفريقيا، بين عامي 1894 و 1912، الحق في الحصول على الجنسية الفرنسية. وقد بدأت حركة تجنيس هؤلاء المغاربة في وقت مبكر من سنوات 1890، وبلغت ذروتها في السنوات 1909-1912، حتى شكل المغاربة النسبة الأكبر من الجاليات المجنسة في إفريقيا الغربية الفرنسية. وكان هذا التوجه أكثر حدة في الأوساط اليهودية المغربية. وفي الواقع، سعى جميع اليهود المغاربة تقريبا إلى الحصول، على الجنسية الفرنسية خلال إقامتهم في غرب إفريقيا، حتى دون أن يكونوا ولدوا هناك. وهو ما يعني بوضوح أن الهجرة واكتساب الجنسية الفرنسية كان مرتبطين، وهو ما يفسر أيضا انخفاض هجرة اليهود المغاربة إلى السنغال بمجرد دخول المغرب تحت الحماية الفرنسية وتغير الوضعية القانونية للمغاربة. ■

"لانجيري" أول وجهة لمغاربة القرن 19

غالبا ما يقتصر مؤرخو الهجرة المغربية على دراسة موجات الهجرات في الستينات من القرن الماضي. غير أن الهجرة نحو الجزائر، بداية القرن 19، تمثل مرحلة هامة في تاريخ الهجرة.

كانت هناك موجات هجرة موسمية أو مؤقتة بين المغرب والجزائر خاصة على مستوى المناطق الحدودية، وذلك قبل الاستعمار الفرنسي. بسبب الجفاف والمجاعة والأوبئة... وعوامل أخرى كان سكان تلك المناطق، ذات الإمكانيات الاقتصادية الضعيفة، يضطرون للهجرة. ففي هذا الإطار كانت تنقلات السكان بين الحدود المغربية الجزائرية متواترة.

خلافا للهجرات التي تلت الفترة الاستعمارية كانت تلك الموجات غير منتظمة. كانت أقرب إلى الترحال الذي تمارسه بعض قبائل المناطق الحدودية.

ابتداء من 1830، أعطى الاستعمار الفرنسي للجزائر حجما أكبر لهذه الهجرات مع بداية مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية.

فبروز الاقتصاد الاستعماري أدى إلى حدوث تغيرات هامة على مستوى كامل التراب الممتد من المغرب إلى الجزائر.

على سبيل المثال، مكنت التشريعات الفلاحية التي أدخلتها فرنسا إلى الجزائر، إلى انتعاش الملكية الفردية بالنسبة للأوربيين. لم تكن لهذه التشريعات أهداف اقتصادية فقط بل سياسية أيضا: الاستفادة من الثروات الفلاحية للبلاد وفرض تغيير في عادات المجتمع القروي واحتواء مقاومته. خلقت هذه الظاهرة موجات هجرة هامة نحو المدن المغاربية: الدار البيضاء، الجزائر، وهران، تونس... ونحو الخارج أيضا.

كان سكان الريف الشرقي أكثر إقبالا على الهجرة إلى الجزائر وانتهى الأمر ببعضهم إلى الاستقرار نهائيا بهذا البلد

الريف مصدر اليد العاملة

في المغرب، كانت منطقة الريف الشرقي، المنطقة المعنية أكثر بهذه الظاهرة، يتعلق الأمر بأقاليم الحسيمة، الناظور، والدريوش، حيث كانت اليد العاملة الريفية وفيرة. يمكن تفسير غلبة الريف على هذا المستوى بعدة أسباب: الربط البحري بين مليلية– الموجودة في الريف – وميناء وهران في الجزائر، مما سهل التنقل نحو البلد الجار بالنسبة للريفيين. «يجب التذكير أيضا بظروف العيش القاسية في الريف. عدم انتظام التساقطات المطرية الذي كان يتسبب غالبا موجات جفاف مرفوقة بمجاعات. إثر زيارة للريف الشرقي، نهاية القرن 19، يشير الرحالة الفرنسي ماركيز دو سيكونزاك، إلى شباب منطقة رأس الأشواك الثلاثة (قرب مليلية) الذين اضطروا إلى الاغتراب، ذلك أن الأمطار نادرة منذ 6 سنوات والمحاصيل غير كافية. بسبب كثافة السكان في الريف، ولتفادي المجاعات، كان الريفيون يضطرون للهجرة إلى الجزائر»، يشرح ميمون عزيزة، أستاذ التاريخ المعاصر.

بخلاف الريفيين الذين انتهى الأمر ببعضهم إلى الاستقرار نهائيا في الجزائر، كان سكان المغرب الشرقي، خاصة بني يزناسن والصحراويين، يشدون الرحال كل سنة إلى هذا البلد للعمل.

يقدر ميمون عزيزة عدد هؤلاء المهاجرين في ما بين 30 و35 ألفا.

في سنة 1904، قدرت الشركة الملكية للجغرافيا في مدريد، هذا العدد في ما بين 40 و50 ألفا. بينما تقدر الإحصائيات الجزائرية لسنة 1911 الخاصة بالأجانب، عددهم في 102 و65 ألفا في منطقة وهران، و58 ألفا و268 في منطقة الجزائر. أما المغاربة، الذين يقدر عددهم في 19 ألفا و442، فلم يكونوا مصنفين ضمن فئة الأجانب. «في نظرنا ليست الأرقام الواردة في مختلف المصادر سوى تقريبية. يصعب إعطاء قيمة مطلقة للأرقام الصادرة عن مصالح الجمارك في الحدود، لأن المراقبة لم تكن تشمل جميع معابر الولوج، من جهة، ولأن كل فرد كان يأتي ويعود بشكل متواتر عدة مرات في نفس السنة، من جهة أخرى. كما أن المهاجرين كانوا يحاولون تفادي الخضوع للمراقبة ما أمكن.» يضيف نفس المصدر.

ترجع الإحصائيات المتوفرة إلى مصدرين. هناك من جهة إحصائيات شركات النقل البحري التي كانت تعطي أرقام العمال الريفيين الذين تنقلهم إلى وهران: 5000 في 1930، 15 ألفا و400 في 1931، و11 ألفا و300 في 1932.

كان المهاجرون يعودون بشكل منتظم إلى المغرب لزيارة عائلاتهم وإيصال مدخراتهم. كان «الرقاصة» و«بوشتة» (تحوير لكلمة بوسط الفرنسية) يقومون بعدة رحلات ذهابا وإيابا بين الجزائر والمغرب. أثناء هذه المرحلة الأولى، كانت علاقاتم بالجزائريين جد محدودة. فقد كان العمال المغاربة يعيشون في جماعات، ما كان يعتبر عاملا مساعدا للحفاظ على صلاتهم

بنواحي وهران يوجد دوار مغربي تشكل خلال الأربعينات إثر مجاعة كبرى أتت على الريف

بلدهم ويمكنهم من توفير المدخرات. حسب مجموعة من الشهادات، كان الريفي يصرف نصف أجرته في التغذية ويوصل النصف الآخر لقبيلته. باستثناء التغذية، لم يكن العمال الريفيون، يشترون أي شيء داخل التراب الجزائري: أول المشتريات كانت تتم في وجدة. قدرت المبالغ المالية التي يتم إدخالها إلى الريف، سنويا، بحوالي 50 مليون فرنك سنة 1932.

هناك من جهة أخرى، سجلات النقالة الاسبان عبر طريق القنطرة الدولية للوية. تقدم هذه السجلات الأرقام التالية: 19 ألفا في 1930، 34 ألفا في 1931، و29 ألفا و800 في 1932. حسب الإحصائيات الجزائرية، بلغ عدد المغاربة سنة 1936 في منطقة وهران 19 ألفا و902، كان 4395 منهم يعيشون في مدينة وهران و15 ألفا و507 يعيشون في باقي مقاطعات المنطقة.

المهاجرون السريون الأوائل

«لانجري» أو «الشرق»، هكذا كان يسمي الريفيون الجزائر والهجرة نحو الشرق، حسب ميمون عزيزة. بينما كان الاسبان يسمون هذه الموجات الموسمية للذهاب والإياب المستمر بين الريف والجزائر، بعبارة «كولوندرينا»، التي تعني «السنونو».

«في حكيه عن رحلته إلى الريف، يقدم الكاتب الفرنسي فرانسوا هنري دوفيريي، شهادة ثمينة حول بداية هذه الموجات المهاجرة التي يحددها في سنة 1852». يقول ميمون عزيزة. «في 18 نونبر من سنة 1852، وفي إطار رد فعل دون شك، هاجم اسبانيو مليلية قاربا تجاريا تعود ملكيته لكولايا، تتجه نحو وهران، حيث كان عمال هذه القبيلة يتجهون أكثر فأكثر سنة بعد أخرى، ويعرضون سواعدهم للمعمرين في مواسم الحصاد.» يضيف ميمون عزيزة، نقلا عن دوفيريي، من كتابه .

La dernière partie inconnue du littoral de la Méditerranée : le Rif(inBulletin de la Géographie historique et descriptive. Paris 1887. T. II, p. 142).

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أخذت هذه الظاهرة حجما أكبر. أدت موجات الجفاف والمجاعات لسنوات 1940 إلى رفع عدد المهاجرين بشكل كبير. بشكل عام، يمكن القول إن هذه الهجرات كانت غير قانونية. بالنسبة للسلطات الاسبانية، كان يجب على العامل أن يتوجه إلى مكتب المراقب المدني ليحصل على جواز سفر غير مختوم يسلم له في ورقة بسيطة، مقابل ثمن رمزي لا يتجاوز بسيطة واحدة، دون صورة ولا أي شكليات «متعبة». لكن المهاجرين الذين يحترمون هذه الشكليات الإدارية كانوا نادرين جدا. خاصة أولئك الذين يسلكون الطريق البري غالبا سيرا على الأقدام. مبدئيا يفترض أن يؤشر على هذا الجواز في المنطقة الفرنسية، والتي يخضع فيها المهاجرون أيضا لفحص طبي يتضمن: حمام، تنظيف من القمل، وتلقيح، مقابل بطاقة صحية تكون إجبارية لاجتياز الحدود.

في الجزائر، يخضع العمال المهاجرون الريفيون للقانون العام الذي يسري على جميع الأجانب، من حيث المبدأ، لكي يتمكنوا من البقاء في البلاد، يجب أن يدلوا بشهادة عمل تمكنهم من الحصول على بطاقة هوية خاصة. لكن القليل منهم فقط يحترم هذه التعليمات. فضلا عن كون تطبيقها ليس بالأمر السهل. فالمشغلون هم أول من يفضل أن لا تتم تقوية إجراءات المراقبة كي لا تربك هذا التيار العابر للحدود والمربح جدا.

بدأت هذه الظاهرة في شكل هجرة موسمية أو هجرة للحصاد، لتتحول خلال القرن العشرين إلى هجرة سنوية أو ممتدة على عدة سنوات. هكذا انتهى الأمر بعشرات الآلاف من المغاربة أن استقروا نهائيا في الجزائر. في ميسرغين، قرب وهران، كانت توجد قرية مأهولة تقريبا بشكل تام من طرف الريفيين، الذين استقروا نهائيا بالبلاد. في عين تورك، بنواحي وهران، يوجد أيضا دوار مغربي تشكل خلال الأربعينات، إثر مجاعة كبرى أتت على الريف وسببت نزوحا قويا نحو الجزائر. بالمقابل تراجعت فرص العمل بالجزائر، بشكل واضح، منذ استقلال المغرب سنة 1956. لتعلن حرب الحدود بين المغرب والجزائر، نهاية هذه الهجرات نحو البلد الجار، والتي استمرت على مدى أكثر من قرن. تماما كما فتحت الحاجة المستمرة للعمال، في البلدان الصناعية لأوربا الشمالية الغربية، آفاقا جديدة للهجرة. ■

بركة الشريف

كان العامل الريفي يسافر، على العموم، مشيا على الأقدام في مواجهة مخاطر الطريق، كما كان الحال أثناء سنوات المجاعة في الريف (1941-1944). إذ لم يكن يتوفر على الأموال الضرورية للسفر. كما أن أكثر من نصف هؤلاء المهاجرين كان يسلك الطريق البري مشيا على الأقدام، لتفادي شكليات المراقبة الإدارية المفروضة على من يعبر المنطقة الفرنسية ليلج الجزائر. في الفترات الصعبة، كانت السلطات الاسبانية تحاول ضبط موجة الهجرة هاته أو وقفها تماما. بينما كان آخرون يستعملون الحافلات التي تجول المنطقة الاسبانية وتعبر المغرب الشرقي. بالنسبة للذين يعبرون لأول مرة مشيا على الأقدام، كانوا يفضلون أن يرافقهم مهاجرون قدامى يعرفون الطريق بحكم التجربة. عند مغادرتهم الريف، كانوا يسلكون مسارات محددة بفضل تجربة القدماء والعرف. في هذا الصدد كان هناك مساران رئيسيان: المسار الذي يمر عبر تاوريرت ويصل إلى وجدة. ثم مسار ملوية السفلى الذي يخترق القنطرة الدولية لطريق بركان أو عبر مختلف مسالك الوديان من المصب إلى المنحدر. لتفادي المخاطر، كان المهاجرون يلجؤون لمختلف الحيل. كان يرافقهم «شريف» يحظى بمكانة دينية، موفرا لهم بذلك حماية من خلال «البركة» أو الرضى الإلهي، الكفيل بإبعاد قطاع الطرق عنهم. لكن هذه الاحتياطات لم تكن دائما كافية، فأحيانا يكون إغراء الربح السهل أقوى من الخوف. ■

المملكة المغربية ROYAUME DU MAROC
ccme مجلس الجالية المغربية بالخارج
CONSEIL DE LA COMMUNAUTÉ MAROCAINE À L'ÉTRANGER

قرن من الهجرة إلى فرنسا

ترجع البدايات الأولى للهجرة المغربية إلى فرنسا إلى سنة 1910. يتعلق الأمر بعمال مغاربة في إحدى الشركات الفرنسية، بمدينة نانت، لا يتعدى عددهم المائة. هذا، على الأقل، ما تؤكده الأرشيفات والوثائق المتاحة لحدود الساعة.

كان المغرب، في مطلع القرن العشرين، ما يزال بعيدا عن موجات الهجرة التي ستنشط خلال الحرب العالمية الأولى كجزء من المجهود الحربي الذي فرضته فرنسا الاستعمارية على المغرب. ومنذئذ لم تتوقف الهجرة المغربية في اتجاه هذا البلد الأوربي.

دعم المجهود الحربي

عرفت الهجرة المغربية إلى فرنسا ثلاث موجات، ارتبطت ارتباطا وثيقا بالوجود الاستعماري الفرنسي في شمال إفريقيا. كانت البداية مع موجات الهجرة المغربية الأولى تجاه الجزائر الفرنسية التي انتصبت حينها كنقطة التقاء للمهاجرين من وإلى المتروبول. ثم شكلت فترة الحرب العظمى (1914-1918) اللحظة الأنسب لموجات هجرة جماعية إلى فرنسا، من خلال عمليات التجنيد التي قامت بها السلطات الاستعمارية لعشرات الآلاف من الجنود والعمال. وأخيرا، فترة الحرب العالمية الثانية (1939-1945) التي شهدت مشاركة عدد أكبر من المغاربة فيها انتقلوا إلى فرنسا لدعمها في المجهود الحربي.

تعترف فرنسا، حسب الوثائق الرسمية، بمشاركة 45 ألفا من الجنود المغاربة في صفوفها خلال الحرب، ناهيك عن أولئك الذين أطلق عليهم حينها «العمال الكولونياليون»، وهم العاملون في الأنشطة المرتبطة بالحرب. ورسميا، تعترف فرنسا بـ35500 مغربي عملوا في مصانع الأسلحة بين سنتي 1916-1918، وفي الزراعة، والصناعة، والمناجم...إلخ. هؤلاء جرى توظيفهم على يد مصلحة العمال الكولونياليين (تأسست سنة 1916 وتم حلها 1918). في المجموع إذن، هناك 85 ألف مغربي على الأقل خضعوا لتأطير وإشراف ومراقبة وزارة الحرب الفرنسية خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918.

كانت مشاركة المغرب في الحرب العالمية الأولى رسمية وصادرة عن أعلى سلطة في البلاد. فمباشرة بعد إعلان الحرب في عام 1914، تم في مختلف مساجد الإمبراطورية الشريفة وبمباركة من السلطان مولاي يوسف، قراءة رسائل تشجع المغاربة على المشاركة جنبا إلى جنب مع فرنسا في حربها.

كان هذا العمل مهما للغاية بالنسبة إلى المقيم العام الفرنسي في الرباط هوبير ليوطي، من الناحية السياسية والإيديولوجية، فقد منحه الشرعية اللازمة لإجبار المغاربة على المشاركة في حرب ليست حربهم. وكانت هذه لحظة حاسمة بصمت تاريخ الهجرة المغربية إلى فرنسا، وكانت لها تداعياتها على المجتمع المغربي بأكمله. «فللمرة الأولى، غادر المغاربة بلادهم لاستكشاف عالم آخر، وفضاء آخر، هو فضاء الحرب والتعبئة، والتنقل المستمر».

كان للمستعمر، من خلال عملية الاجتثاث هاته، أهداف عديدة كما هو الحال في جميع البلدان المستعمرة. أولا، تدمير البنى والعلاقات القبلية، خصوصا في المناطق القروية الكفيلة بتعزيز مجهودات مقاومة الاحتلال. كما كان الأمر شبيها بنوع من شراء السلم الاجتماعي، كما يوضح ذلك الكبير عطوف في كتابه «أصول الهجرة المغربية إلى فرنسا: 1910-1963»، عبر تجنيد المهمشين والمحرومين من ضحايا الجشع الاستعماري، خاصة صغار المزارعين الذين صودرت أراضيهم. وبطبيعة الحال، سعت فرنسا بكل تأكيد إلى تجنب الخسائر في الأرواح في صفوف الفرنسيين.

الهجرة عبر قوارب الموت

لم تكن هجرة المغاربة إلى فرنسا تتم كلها بشكل قانوني. فإلى جانب عمليات الهجرة التي تشرف عليها وزارة الحرب الفرنسية، أمكن لآلاف من «المهاجرين غير الشرعيين» أن يتجاوزوا المساطر القانونية، مستفيدين من العون الذي لقوه من مواطنيهم ومن شبكات المتواطئين. وكانت منطقة وهران والجزائر العاصمة، وتونس ومنطقة طنجة الدولية، على مدى عقود، نقطة انطلاق للمهاجرين السريين المغاربة حتى سنة 1954.

مع مرور الوقت، بدأت السلطات الاستعمارية الفرنسية تتخوف من اختلال التوازن بين سوق العمل في فرنسا واليد العاملة الضرورية للمعمرين في المغرب. فبادرت إلى سن تدابير صارمة حتى لا تجد نفسها أمام موجات هجرة جارفة تترك المعمرين دون عمال. وكنتيجة لهذه التدابير، صار على المرشحين للهجرة للسرية أن يدفعوا مبالغ مهمة حتى يتمكنوا من العبور إلى الضفة الأخرى. وحسب جوني راي، كانت الرحلة سريا إلى فرنسا تكلف ما بين 460 و 660 فرنك للمنطلقين من وهران وما بين 750 و1000 فرنك للمنطلقين من تونس. وكثيرا ما دفع المهاجرون السريون حياتهم ثمنا لحلم الهجرة إلى فرنسا، كما جرى يوم «29 غشت 1926، عندما تم اكتشاف جثث ست مهاجرين سريين مغاربة، على سواحل سيدي فروح، قضوا اختناقا في مستودعات سرية قد تكون أغلقت بسبب عاصفة».

الثلاثون سنة الذهبية

بالتزامن مع استقلال المغرب وبسبب الأوضاع المضطربة التي شهدتها البلاد خلال الأيام الأخيرة للحماية الفرنسية، عرفت الهجرة المغربية إلى فرنسا تراجعا حادا. «في ذلك الوقت، لم يكن عدد المهاجرين المغاربة الذي يعبرون إلى فرنسا بشكل رسمي، يتجاوز 3000 شخص سنويا. جزء كبير منهم تألف من طلبة هاجروا لمتابعة دراساتهم الجامعية في فرنسا. وشكلوا فيما بعد الجيل الأول من النخبة السياسية والاقتصادية والإدارية في المغرب»، حسب الكتاب الجماعي «المغرب وأوروبا، ستة قرون في عيون الآخرين».

أدى المناخ الاجتماعي والسياسي للمغرب بعد الاستقلال إلى موجة هائلة من الهجرة القروية، هجرة داخلية شكلت نقطة انطلاق لموجات هجرة خارجية بحثا عن ظروف عيش أفضل. حظيت هذه الهجرة بتشجيع كل من المغرب، الذي كان يرى فيها حلا لمشكلة البطالة وعاملا مساعدا على تجنب خطر الاضطرابات الاجتماعية، وفرنسا التي كانت في أمس الحاجة إلى اليد العاملة. ومن هنا جاء التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات تهم تصدير اليد العاملة في أوروبا والشرق الأوسط منذ مطلع الستينات من القرن العشرين. علاوة على هذا، أسهم عامل سياسي آخر في ارتفاع حجم الهجرة المغربية إلى فرنسا بين سنتي 1956 و1963. يتعلق الأمر برغبة فرنسا في وضع حد للوجود الكبير والمتنامي للجالية الجزائرية على أراضيها بالتزامن مع حرب الجزائر.

وكانت الطفرة الاقتصادية الفرنسية تتطلب بشكل حاد عمالة رخيصة، خصوصا في الصناعات المعروفة بتدني أجورها وظروف عملها الصعبة، كالمناجم والصلب وصناعة السيارات.

وانضمت إلى العمال فئة أقل أهمية من المهاجرين المغاربة إلى فرنسا؛ تتكون من الطلبة وأحيانا بعض معارضي نظام الملك الحسن الثاني. ولعبت هذه الفئة، بفضل حمولتها الأكاديمية والسياسية الكبيرة، دورا مهما داخل الجالية المغربية في فرنسا، المتكونة أساسا من عمال أميين. وشغل أعضاؤها دور متحدثين وناطقين باسم الجالية... وشارك أكثرهم في أحداث ماي 1968. «وعمليا، ارتفع عدد المهاجرين المغاربة من ما يزيد قليلا على 14100 شخص في عام 1956 إلى 31216 في عام 1958، قبل أن يتضاعف مع التوقيع على الاتفاقية الفرنسية المغربية في عام 1963، حيث صل إلى 60745»، كما يورد عطوف في كتابه.

انطلاقا من 1963، صار تدفق المهاجرين المغاربة إلى فرنسا أكثر أهمية، فتضاعف أربع مرات في غضون عشر سنوات، من 49653 شخص في عام 1962 إلى 218146 في عام 1972. وفي نهاية عام 1977، وأخذا بعين الاعتبار عدد من الطلبة الذي يتابع دارستهم في الجامعات الفرنسية والمهاجرين غير الشرعيين، قدر عدد المغاربة الذين يعيشون في فرنسا بحوالي 370000.

التجمع العائلي

بقراءة متأنية للاتفاقية الموقعة بين فرنسا والمغرب، يمكن القول إن كلا من الطرفين لم يكن يعتبر أن هذه الهجرة مؤقتة، حتى لو لم يكن يدور في خلد المهاجرين الأوائل الاستقرار في فرنسا بشكل نهائي. في أعين هؤلاء، كان الذهاب للعمل في أوروبا، أشبه بالرحلات الأولى الموسمية للعمل سواء نحو الجزائر أو نحو فرنسا.

كانت الأزمة النفطية، عام 1973، إعلانا بنهاية الحقبة الاقتصادية الذهبية في أوروبا. وتضررت بشكل كبيرة قطاعات عديدة مثل الصلب، والمعادن الثقيلة والمناجم كذلك. لكن وعلى عكس المتوقع، لا يبدو أن هذه الأزمة أثرت على مستوى تدفق المهاجرين إلى فرنسا الذي استمر في الصعود. وأمام هذه الوضعية الصعبة، واجه العمال المغاربة أنفسهم أمام معضلة كبيرة: إما العودة إلى بلدهم علما أن الوضع في المغرب ليس أقل سوءا - مع ما يعنيه ذلك من خطر عدم القدرة على العودة مجددا إلى أوروبا- وإما إحضار أسرهم إلى بلدان الاستقبال. وتبنى المهاجرون في نهاية المطاف الخيار الثاني. وابتداء من 1974، فسحت هجرة اليد العاملة مكانها للتجمع العائلي، ما سمح بهجرة 147938 من النساء والأطفال إلى فرنسا بين عامي 1975 و 1985، قبل أن تعرف هذه العملية نهايتها في منتصف الثمانينات.

فيما بعد، ومنذ حلول سنوات الثمانينات، والتغيرات التي عرفتها سياسات الهجرة على المستوى الأوروبي، وإنشاء منطقة شينغن، ومجموعة تريفي، أصبحت حدود أوروبا صعبة الاختراق. وشهدت هجرة المغاربة إلى فرنسا منذئذ تغيرات عميقة، وأصبحت أكثر انتقائية. فشرع المغاربة مع نهاية الثمانينات في البحث عن جهات أخرى مثل إيطاليا وإسبانيا ودول الخليج، وبدرجة أقل الولايات المتحدة وكندا. ■

تطلبت الطفرة الاقتصادية بفرنسا عمالة رخيصة خصوصا في الصناعات المعروفة بتدني أجورها وظروف عملها الصعبة

عرفت هجرة المغاربة إلى فرنسا ثلاث موجات، ارتبطت ارتباطا وثيقا بالاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا

3 أسئلة لـ:

العايدي الوردي: مدير عام بنك مغاربة العالم التابع للبنك المركزي الشعبي

تحويلات مغاربة العالم ستشهد نموا كبيرا

اليوم، يبدو أن التاريخ أنصف أولئك الرواد الأوائل الذين راهنوا على وجود البنك المركزي الشعبي بالقرب من مغاربة العالم منذ سنوات الستينات من القرن الماضي؟

يحتوي تاريخ المغرب والعالم بشكل عام على قصص من هذا النوع. قصص رواد سابقين لعصرهم، يطورون أفكارا خلاقة ليست في متناول معاصريهم. وحتى أكون منصفا، لا بد لي من توضيح أن هذه الفكرة فكرة جماعية تظافرت من أجل تحقيقها جهود رجال البنك والحكومة؛ وحشد الجميع كل طاقتهم من أجلها. وكان للبنك الشعبي شرف الإيمان بفكرة استعادة والرفع من قيمة مدخرات مواطنينا الذين يعيشون في الخارج. للقيام بذلك، حشد البنك في دول الاستقبال ترسانة تجارية هامة ومصالح للخدمات، لا سيما فيما يتعلق بخدمات وقنوات تحويل الأموال.

وبالاعتماد على فريق من المستشارين الماليين يرابطون في مختلف قنصليات المملكة للبقاء على مقربة من عملائنا، أنشأنا في وقت مبكر، خدمة البنوك المراسلة.

وعلى الرغم من العثرات التي واجهتنا في بداية الطريق، تشبث البنك الشعبي في السير في هذا الاتجاه حتى الوصول إلى نتائج مرضية. تجدر الإشارة إلى أنه من حيث البحث عن الأسواق، وعروض الخدمات ودعم العملاء، كان على البنك الشعبي أن يخترع كل شيء. لدرجة أن جميع أولئك الذين جاؤوا في وقت لاحق، لم يكن لديهم من خيار سوى إعادة إنتاج نموذجنا بالضبط، وهو النموذج الذي تغبطنا عليه اليوم العديد من البلدان، خاصة تلك التي تتوفر على جاليات مهاجرة كبيرة.

كان على البنك الشعبي أن يخترع كل شيء لدرجة أن الذين جاؤوا بعدنا اكتفوا بإعادة إنتاج نموذجنا بالضبط

كيف تنظرون إلى تطور مغاربة العالم ودورهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى المغرب؟

يستمر مغاربة العالم في لعب دور هام في تعبئة مدخراتهم وتوجيهها إلى المغرب. وتشكل ودائعهم في البنوك المغربية اليوم ما يقرب من 22 في المائة من مجموع الودائع. وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها حاليا اقتصادات البلدان المضيفة والزيادة الكبيرة في معدلات البطالة التي مست بشكل مباشر جاليتنا المغربية، حافظ مواطنونا على معدل تحويلاتهم في حدود 57 مليار درهم. وحتى لو كانت أكثر من 80 في المائة من هذه التحويلات تذهب مباشرة لدعم الدائرة الضيقة للأسرة، فإن استعادة مدخرات مواطنينا الذين يعيشون في الخارج يساهم بشكل غير مباشر في تحسين القدرة على الادخار في السوق المحلية. وأخذا بعين الاعتبار لآفاق تطور الاقتصاد الوطني وتحسين جاذبيته، نعتقد أن تحويلات مغاربة العالم الموجهة للاستثمار سوف تشهد نموا كبيرا في السنوات المقبلة. وهنا أيضا، تجدر الإشارة إلى أن الوجهات الجديدة للهجرة لمواطنينا، وهي أساسا الشرق الأوسط، سوف تسمح بالرفع أكثر من مستوى تحويلات مهاجرينا.

كيف وبأي وسائل، رافق البنك الشعبي الحاجيات المتزايدة لمغاربة العالم؟

احتفلت الهجرة المغربية مؤخرا بذكراها السنوية الخمسين. واليوم، وصلنا إلى الجيل الرابع من مغاربة العالم. ويمكن أن نعي بسهولة أن احتياجات وتطلعات أربعة أجيال تختلف تماما. في الحقيقة، ليس لدينا سر نخفيه بخصوص قدرتنا على تكييف خدماتنا والعمل باستمرار على تلبية توقعات زبنائنا.

ما نفعله في الواقع هو أننا نبقى بشكل دائم على اتصال بهم لنلبي بشكل أفضل حاجياتهم المختلفة أو حتى نتوقعها. للقيام بذلك، يعبر زبناؤنا عن حاجياتهم في استطلاعات الرضا عن الخدمات التي ننظمها بشكل دائم، ويشاركون في المجموعات المركزة (Focus Groups) التي ننظمها خلال حملة الصيف (عملية مرحبا)، وكذا دراسات السوق التي نقوم بها من وقت لآخر. أحدث هذه الدراسات تعود إلى سنة 2013. ■

مغاربة العالم العربي تواجد قديم

يعود تواجد المغاربة في العالم العربي إلى قرون خلت، أي قبل، بكثير، من الطفرة النفطية في سنوات السبعينات، التي أنعشت اقتصادات دول الخليج، والتي أصبحت تعرف بـ"بلدان البترودولار".

العلمي، الريفي، الحسيني، حبوش... وكنيات أخرى هي لعائلات مغربية أستوطنت فلسطين منذ زمن بعيد، بعدما تطوع أفراد من الطلائع الأولى لمشاركة «إخوانهم المسلمين» في حروبهم ضد الصليبيين.

حاليا، يقدر عدد المنحدرين من أصول مغربية، والذين ما يزالون يرتبطون بعلاقات مع بلدهم الأصلي، في حدود 15000 فرد، وفق شهادات أفراد منهم، في غياب إحصائيات قائمة.

باب المغاربة ودار العلمي

رسخ المغاربة حضورهم في المدن الفلسطينية بآثار ملموسة، كـ«باب المغاربة» في القدس. وفي رام الله وغزة ومدن أخرى، استمرت آثارهم قائمة في المكان والزمان. لقد تصادف وصول المغاربة إلى القدس مع تحرير هذه المدينة من طرف القائد الإسلامي صلاح الدين الأيوبي في القرن الثاني عشر الميلادي.

لم يتوجه المغاربة، كلهم، إلى بيت المقدس كمحطة أولى في طريقهم لتأدية مناسك الحج، فقط، بل كان منهم من يقصده لاستكمال دراسته.

ويمثل «سوق المغاربة»، الذي يجاور مسجد العماري، و«دار العلمي» وهي زاوية مغربية أسسها أبو مدين الغوث تستقطب آلاف الحجاج، أبرز نموذج عن حضور المغاربة، الذين يحرصون على الاحتفاظ بجوازات السفر المغربية والاحتفال بالأعياد الوطنية وزيارة بلدهم الأصلي بشكل مستمر.

يحرص المغاربة، أيضا، على إحياء التقاليد المغربية، في عدة مدن فلسطينية، وترتبط تلك أساسا بفن الطبخ.

تزامن وصول المغاربة إلى القدس مع تحريرها من طرف صلاح الدين الأيوبي في القرن الثاني عشر الميلادي

وقف المدينة

يعود وجود المغاربة في المملكة العربية السعودية، أيضا، إلى عدة قرون في ارتباط مع أداء مناسك الحج واكتساب المزيد من العلوم الفقهية.

هكذا، ذهب عدة علماء ومتفقهين إلى الحجاز قصد التعلم، في البداية، قبل أن يقرروا الاستقرار نهائيا في الديار المقدسة.

«كانت آثارهم ملموسة من خلال وجود عائلات من أصل مغربي سافرت إلى الحجاز منذ عقود، كعائلات السوسي، السقاط، بنخضرا... كما تميز الحضور المغربي بوجود وقف لفائدة عائلات مغربية استقرت بالمدينة المنورة، وكان يستفيد منه، أيضا، طلبة من أصل مغاربي استقروا في مكة»، كما جاء في دراسة قام بها محمد كشاني وضعها في مؤلف بعنوان «الهجرة المغربية إلى دول الخليج».

نداء البترودلاور

خلافا للمغاربة الأوائل الذين دأبوا على الهجرة، طيلة عقود لغايات دينية وعلمية، إلى بلدان كالسعودية وفلسطين وأحيانا مصر، ستدفع الأسباب الاقتصادية الأجيال الأخيرة إلى شد الرحال إلى بلدان الخليج والاستقرار بها.

وستعرف الهجرة إلى هذه البلدان تدفقا مستمرا غداة الطفرة النفطية في مطلع السبعينات من القرن الماضي، قبل أن تتحول إلى وجهة مفضلة لدى الكثيرين بسبب الإجراءات المتشددة التي اتخذتها أوربا اتجاه الهجرة، ونظرا لاشتراك نفس الدين مع أهالي تلك البلدان.

إذا كانت السعودية والإمارات العربية المتحدة قد استقطبتا، في البداية، عددا كبيرا من المغاربة، فإن قطر بدأت تجذب أعدادا أكبر في السنوات الأخيرة، فيما استمرت القطاعات المشغلة تختلف من بلد إلى آخر. فقطاع الخدمات يوفر الكثير من فرص العمل في الإمارات وقطر، بينما توفر السعودية فرص عمل أكثر في الصناعة التقليدية والميكانيك والكهرباء والإلكترونيك...

يشار إلى أن المغرب يرتبط مع الإمارات وقطر باتفاقية حول اليد العاملة منذ عام 1981، ومع ليبيا منذ عام 1983. ■

إيطاليا وإسبانيا
محور الهجرة الجديد

ارتفع عدد المغاربة المقيمين رسميا في إسبانيا وإيطاليا، بين عامي 1980 و2004، من 20 ألفا إلى 650 ألفا. وحلت هاتان الدولتان محل فرنسا كوجهة أساسية جديدة للعمال المهاجرين المغاربة.

إذا كان انتقال البشر بين إسبانيا والمغرب قديما قدم التاريخ في ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فإن إيطاليا لم تعرف الهجرة المغربية إلا في ثمانينات القرن الماضي. في إسبانيا، العلاقة أقدم من ذلك بكثير؛ فمنذ الوجود العربي في الأندلس، استقرت قبائل من شمال أفريقيا، خاصة زناتة ومصمودة، في شبه الجزيرة الإيبيرية. وخلال حروب «الاسترداد»، طردت الجيوش الكاثوليكية، تحت حكم فرديناند الثاني ملك أراغون وايزابيلا ملكة قشتالة، مسلمي ويهود الأندلس نحو المغرب وباقي دول منطقة شمال إفريقيا. بعض الأسر المطرودة لم تستطع التكيف مع بلدان الاستقبال الجديدة، وفي مقدمتها المغرب، فحاولت العودة إلى السواحل الإسبانية خفية في قوارب متهالكة، مشكلة بذلك أحد أقدم أشكال الهجرة السرية إلى شبه الجزيرة الإيبيرية. أما في القرن العشرين، فتم خلال عهد الحماية تجنيد قرابة 40 ألف مغربي، من بلاد الريف، في جيش فرانكو خلال الحرب الأهلية الإسبانية. في المقابل، لم تشهد فترة ما بين الحربين حركات هجرة حقيقية من المغرب إلى إسبانيا، فقد كان هذا البلد فقيرا نسبيا، بل هو نفسه كان مصدرا لليد العاملة لمختلف أنحاء أوروبا وحتى للجزائر الفرنسية. وفقط بعد عام 1974، وتوجه فرنسا نحو وضع سياسات تقييدية للهجرة، بدأ المهاجرون المغاربة في البحث عن آفاق جديدة. وظهرت بلدان اسبانيا وايطاليا، ثم البرتغال بدرجة أقل، كوجهات جديدة منذ منتصف الثمانينات.

سياسة تسوية الوضعية

كان المغاربة ينتقلون إلى إيطاليا وإسبانيا كسياح، حتى عامي 1990 و1991 تاريخ فرض البلدين التأشيرة على المهاجرين المغاربة، ثم يستقرون هناك بعد نهاية فترة تأشيراتهم السياحية. وكانت الحكومتان الإسبانية والإيطالية، أمام الكم الهائل من المهاجرين غير الشرعيين، تضطران أحيانا إلى تنظيم حملات كبرى لتسوية الوضعية القانونية لهؤلاء المهاجرين.

عموما، يمكن رصد ثلاث مراحل أساسية في تاريخ الهجرة المغربية إلى كل من إسبانيا وإيطاليا. خلال السبعينات، شهد البلدان استقبال موجة كبيرة من العمال المغاربة (ينحدرون من المناطق الريفية ولا يتمتعون بأي تكوين)، دفعتهم سنوات الجفاف وندرة العمل في المغرب إلى الهجرة إلى إسبانيا وإيطاليا. وفي الثمانينات، هاجرت فئة جديدة من العمال تنحدر من الريف والمدن، وتمتع بحد أدنى من التعليم والتكوين. وتسببت البطالة وإغلاق العديد من مناجم الفوسفاط في دفع هذه الفئة الجديدة إلى مغادرة بلادها. كان عمالها أصغر سنا، وأظهروا قدرتهم على الاندماج، ليس فقط في الزراعة، لكن أيضا في قطاعات أخرى كالبناء، والصناعات الخفيفة، وخدمات التنظيف، ومحطات الوقود والتجارة. وضمت هذه

گوم تشوتشاريا

يربط بعض الباحثين والمؤرخين المواقف التمييزية والمعادية للأجانب التي صدرت عن الإيطاليين تجاه الجيل الأول من المهاجرين المغاربة بما جرى خلال الحرب العالمية الثانية. في عام 1944، كانت القوات التي يقودها الجنرال الفرنسي ألفونس جوان (سبق له أن شغل منصب المقيم العام الفرنسي بالمغرب) أول من وصل إلى روما مرورا بتشوتشاريا، وهي منطقة موجودة بوسط إيطاليا. وكان ضمن هذه القوات فيلق من 12 ألفا من الجنود الگوم المغاربة. ويبدو أن هؤلاء الجنود خلفوا ذكريات سيئة لدى الأجيال المسنة من الإيطاليين «بسبب المضايقات التي تعرض لها الناس، والغطرسة التي أبان عنها القادة الفرنسيون، وضعف استعدادهم للنظر في مطالب تعويض حالات الاغتصاب».

حسب مشروع قانون لمجلس الشيوخ الإيطالي سنة 1996، تم اغتصاب أكثر من 2000 من النساء والأطفال. هذه الأرقام لا تدعمها أية وثائق من الأرشيف الفرنسي. في المقابل، اعتبرت الحكومية الإيطالية، سنة2004، أن حالات العنف والاغتصاب التي ارتكبتها القوات المغربية ثابتة الوقوع، ووشحت بوسام الاستحقاق المدني العديد من المدن. ألهمت هذه الأحداث الكاتب ألبرتو مورافيا في رواية تشوتشاريا، وكذلك فيلم «الفلاحة حافية القدمين» للمخرج فيتوريو دي سيكا. ■

حكاية هجرة قسرية

تعرض، خلال سنوات السبعينات والثمانينات، عشرات من الأطفال الرضع في المغرب للسرقة، وأرسلوا إلى إسبانيا. بيع هؤلاء الأطفال، المولودون في المغرب ومليلية تحت الاحتلال الإسباني، بمبالغ تتراوح بين 1200 و6000 يورو للطفل الواحد لعائلات إسبانية ثرية لا أطفال لها. ولم تنفجر هذه الفضيحة إلا بعد شكاية وضعتها إحدى الجمعيات الحقوقية في إسبانيا، في نونبر 2011. وفتح تحقيق قضائي مكن من إحصاء 28 حالة من هؤلاء الأطفال المسروقين، حسب المصادر الإسبانية، فيما اتهم حوالي ثلاثين شخصا بالتورط في القضية. استفاد مهربو الأطفال من مساعدة نساء معوزات في مليلية وداخل التراب المغربي كذلك. وتم تحديد هوية 14 أما، بعضهن كن يأملن في «حياة أفضل» لأطفالهن، فقبلن بيعهم. كانت هذه الشبكة تستفيد من علاقتها مع عاملين وموظفين بالمستشفيات المحلية في وجدة والناظور، حيث يفسحون المجال أمامها لنقل الأطفال حديثي الولادة من هذه المدن نحو مليلية. وفي إسبانيا، ربطت الشبكة الاتصال بالعائلات الثرية التي لم تنجب أطفالا. وتتم عملية البيع في مدينة مليلية مقابل مبالغ تتروح بين 1200 و6000 أورو. ويتم تزويد العائلات بشهادات ميلاد مزورة، حتى تتمكن من تسجيل الأطفال المهربين على أنهم أطفالها البيولوجيون. ■

ساعد وصول النساء والأطفال، في إطار التجمع العائلي، على تعزيز الروابط مع المجتمع الإيطالي

يمكن رصد ثلاث مراحل أساسية في تاريخ الهجرة المغربية إلى كل من إسبانيا وإيطاليا خلال السبعينات

الفئة أيضا عددا من الطلاب الذين لم يستطيعوا الوصول إلى البلدان التقليدية للهجرة (فرنسا أساسا)، فوجدو متنفسا لهم في الجامعات الإيطالية. وساعدوا على رفع المستوى الثقافي للجالية المغربية، واشتغلوا كوسطاء ومربين ومساعدين اجتماعيين.

تأنيث ظاهرة الهجرة

لم يكن لإقدام إيطاليا، سنة 1986، على تسوية الوضعية القانونية لجزء من المهاجرين المغاربة نتائج تذكر. حتى المهاجرون لم يولوها أهمية كبيرة. فقط بعد تبني قانون سنة 1990، انفجرت ظاهرة الهجرة إلى إيطاليا. وانتقل المغاربة المستقرون على التراب الإيطالي إلى الشمال حيث كانت الفرص أفضل للعثور على عمل، بعدما كانوا يعيشون في الجنوب كباعة متجولين. وانضاف إلى هؤلاء المهاجرين أقاربهم وأصدقاؤهم في المغرب، وأغلبهم من الشباب الحضري، الذين حاولوا تسوية وضعهم خلال سنوات 1996، 1998، 2003، و2009.

ويمكن، ابتداء من منتصف الثمانينات، ملاحظة بوادر محتشمة لتأنيث ظاهرة الهجرة إلى كل إسبانيا وإيطاليا، حيث انتقلت النساء للاشتغال إما خادمات في المنازل أو مربيات، أوفي الزراعة أو الصناعات الصغيرة. وقد ساعد وصول النساء والأطفال، في إطار التجمع العائلي، على تعزيز الروابط مع المجتمع الإيطالي، تدعمها رؤية الدولة وتطلعها إلى تحقيق اندماج هادئ ومستقر. رؤية أصبحت ممكنة بفضل «بطاقة الإقامة» (القانون 1998/40)، ثم التوصية الأوروبية بخصوص رخصة الإقامة لفترات طويلة (109 لعام 2003) التي دخلت حيز التنفيذ في إيطاليا في عام 2007.

وإذا كان للأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 عواقب وخيمة على المهاجرين المغاربة في إسبانيا، مع معدل بطالة وصل إلى 17 في المائة في عام 2007 ثم إلى 48 في المائة عام 2011، وفقا للمعهد الوطني الإسباني للإحصاء، ففي إيطاليا حدث العكس تماما. ويشير آخر الإحصاءات التي نشرها المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء، أكبر منتج للإحصاءات الرسمية في إيطاليا، أن المغاربة يمثلون 9,9 في المائة من الجالية الأجنبية في هذا البلد. وارتفع عدد المهاجرين المغاربة المقيمين في إيطاليا من 493924 شخصا (إحصائيات 2013) بعد أن كان 459529 عام 2010، دون احتساب المهاجرين غير الشرعيين الذي انضافوا خلال هذه الفترة. ويمثل المغاربة، اليوم، ثالث أكبر جالية في إيطاليا بعد الجالية الرومانية (968576 نسمة) والألبانية (502627 نسمة) ■

مغاربة بلجيكا
من الفحم إلى السياسة

احتفلت بلجيكا هذه السنة بخمسينية الهجرة المغربية. ففي سنة 1964 وقعت بروكسيل مع الرباط معاهدة تشغيل العمال.

يشير بعض الباحثين إلى أن أوائل المغاربة وصلوا إلى بلجيكا ابتداء من 1920. «تدلنا سجلات المهاجرين على وجودهم في الحوض الصناعي بشارلوروا منذ سنوات 1920. على سبيل المثال، وطيلة هذه العشرية، كان هناك مغاربة استقروا في شاتولينو للعمل هناك، بحثا عن حياة أفضل. مع الجزائريين، شكلوا منذ 1921، الأجانب الأكثر عددا في هذه المقاطعة بنسبة تصل إلى 33,4 بالمائة»، تشرح إليزابيت مارتن في دراستها،

«مغاربيو بلجيكا الأوائل». يفسر هذا الحضور أساسا بقرب المنطقة من فرنسا يتحدر معظم هؤلاء المغاربة من منطقة سوس، توجهوا نحو بلجيكا وحيدين، بهدف وحيد، كسب المال والعودة لبلادهم. نظرا لكونهم يفتقرون للتكوين، تم تشغيلهم في المناجم للقيام بالمهام الأكثر شقاء، التي كان البلجيكيون يرفضونها، ومقابل أجور منخفضة بشكل واضح مقارنة بأجور السكان الأصليين. عموما، يبقى هؤلاء المهاجرون ما بين 8 إلى 12 أسبوعا يعودون بعدها إلى المغرب للاشتغال في الفلاحة. كانت هجرتهم إذن مؤقتة عكس أولئك الذين توجهوا إلى بلجيكا ابتداء من 1964.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت بلجيكا مثل باقي البلدان الأوربية تعاني من تبعات هذا النزاع الذي خلف ملايين القتلى.

إعادة إعمار البلاد كانت تتطلب، إذن، يدا عاملة قادرة على تشغيل المصانع، ومناجم الفحم بكل إمكانياتها. هكذا وقعت بلجيكا معاهدات تشغيل مع مجموعة من البلدان في مقدمتها إيطاليا. ولم توقع أول معاهدة من هذا النوع مع المغرب وتركيا إلا سنة 1964. خاصة بعدما لم تعد الحكومة الإيطالية مستعدة للمخاطرة بحياة رعاياها في المناجم بعد عدة حوادث مثل حادث مارسنيل سنة 1956، الذي خلف 262 قتيلا، بينهم العديد من الإيطاليين.

المغاربة في المنجم

بدأت أول المفاوضات مع المغرب سنة 1957 لتسهيل إرسال المغاربة إلى المناجم. هكذا توافد العديد من مجموعات المغاربة للاستقرار في بلجيكا والعمل بها، سواء مباشرة من المغرب أو بشكل غير مباشر من فرنسا.

في إطار عقد عمل يشمل 5 سنوات، كان هؤلاء العمال يأتون بنفس الفكرة التي كانت يأتي في إطارها أسلافهم، أي جمع أكبر قدر من المال والعودة إلى بلادهم قصد استثماره. تدريجيا، وبفضل سياسة التجمع العائلي، تمكنوا من كسب حق الإتيان بعائلاتهم.

يشكل اندماج الأجيال الثانية والثالثة والرابعة من ذوي الأصول المغربية نجاحا حقيقيا خاصة في المجال السياسي

ابتداء من سنة 1974، أغلقت بلجيكا رسميا حدودها في وجه الهجرة. لكنها في الواقع ظلت تتسامح مع مجيء المهاجرين المغاربة. فإغلاق الحدود لم يكن، في الواقع، سوى خطاب سياسي يهدف إلى طمأنة البلجيكيين الذين باتوا يعانون من البطالة بسبب الأزمة الاقتصادية.

من 40 ألفا سنوات 1960، أصبحت الجالية المغربية المقيمة ببلجيكا تبلغ 410 ألف سنة 2014. وهي بذلك رابع جالية مغربية في الخارج بعد فرنسا وإيطاليا واسبانيا.

يشكل اندماج الأجيال الثانية والثالثة والرابعة نجاحا حقيقيا خاصة في المجال السياسي. خاصة وأن بلجيكا من البلدان الأوربية التي منحت المهاجرين حق التصويت منذ انتخابات 2004.

بالتالي مكنت سياسة الاندماج هاته المغاربة من انتخاب 10 بالمائة من المنتخبين المحليين، أصولهم مغربية. كما أن الحكومة الحالية تضم شخصيتين من أصول مغربية دون إغفال المقاولين والفنانين والشخصيات الأخرى. ■

صار المجتمع الهولندي أكثر وعيا بأن مقام هؤلاء الوافدين الجدد ليس مؤقتا

موسم الهجرة إلى هولندا

رغم الارتباطات التاريخية القديمة بين المملكتين المغربية والهولندية، إلا أن هجرة المغاربة إلى هذا البلد جاءت متأخرة جدا مقارنة بباقي البلدان.

بدأت الهجرة المغربية إلى هولندا في سنوات الستينات من القرن الماضي. وقدم المغاربة إلى هذا البلد إما مباشرة من بلدهم الأصلي أو عن طريق فرنسا وبلجيكا. وأخيرا، لفترة قصيرة جدا، عبر سياسة التوظيف التي نهجتها الشركات الهولندية. كما حل آلاف المغاربة (في البداية، كانت الهجرة من الرجال فقط، فيما بعد، شمل الأمر عددا محدودا من النساء) عن طريق التجمع العائلي.

مغاربة الريف والأطلس الصغير

كانت الهجرة، وفق ما جاء في مقال حول الهجرة المغربية إلى هولندا للكاتب و.ف هنماجير، تتم أساسا من الريف، والأطلس الصغير، وتزنيت... وهي مناطق ذات كثافة عالية من السكان القرويين، يعيشون في وضعية صعبة في كثير من الأحيان بسبب الظروف المناخية غير المساعدة.

مع مرور الوقت، صارت هولندا على اطلاع، بشكل أفضل، على وضعية هذه المناطق الهشة التي قدم منها هذا العدد الكبير من العمال.

وصار المجتمع الهولندي، يقول هنماجير الأستاذ معهد الجغرافيا بأمستردام، أكثر وعيا بأن مقام هؤلاء الوافدين الجدد ليس أبدا مؤقتا. أما في البداية، فكانت الدوائر الرسمية الهولندية غير مدركة أن المملكة الهولندية أصبحت في الواقع بلد استقبال. في المقابل، كانت النتائج مختلفة تماما على المستوى الشخصي للمهاجر، أو عائلته أو قريته أو منطقته التي ينحدر منها أو حتى على المستوى الوطني. فمن المثير للاهتمام مقارنة موقف المغرب تجاه ظاهرة الهجرة مع الموقف الهولندي، يضيف هنماجير في مقاله الذي صدر ضمن كتاب «المغرب وهولندا: دراسات حول التاريخ، والهجرة، واللسانيات وسيميائية الثقافة».

في المغرب، كانت هناك سياسة داعمة للهجرة، وهذا ما تؤكده عدد من المخططات الخماسية التي أقرتها المملكة، فقد كانت ترى في الهجرة حلا لمكافحة البطالة والمساهمة في التكوين المهني للمهاجرين، وخاصة موردا رئيسيا للعملة الأجنبية. واليوم تحويلات المهاجرين المغاربة في الخارج تكاد تعادل عائدات الفوسفاط أو السياحة. فيما يتعلق بهولندا، من الغريب أن نلاحظ أنه تم لفترة طويلة إعطاء الانطباع بأن استقرار المهاجرين المغاربة فيها كان ظاهرة مؤقتة، ولكن شيئا فشيئا، قبلت المملكة الهولندية على المستوى الرسمي أن إقامة هؤلاء المهاجرين غير مؤقتة، وأن هولندا أصبحت بلد استقبال.

وساهمت عمليات الهجرة محليا في التخفيف من الضغط السكاني في المغرب. وكان ما يقرب من 45 في المائة من دواوير المناطق التي ينحدر منها المهاجرون تعيش تقريبا على الموارد التي تأتيها من تحويلات أبنائها بالخارج، فيما كان قرابة ثلث الدواوير تتوفر على مصدر دخل مزدوج: الإنتاج المحلي والهجرة.. ■